الوحدة الرابعة

الاقتصاد

لطالما كان هدفنا التقدم بالبشرية للأفضل , بعيداً عن مصلحة الفرد أو الجماعة أو الرقعة الجغرافية التي نعيش عليها, على الرغم من انقسامنا إلى مجموعات ثقافية و عرقية و دينية مختلفة, وعلى الرغم من التعصب للاختلاف والمشاكل الجغرافية والمناخية والحروب والصراعات والفقر وغيره ؛ حيث أصبح مستقبلنا ومستقبل من سيأتون من بعدنا مجهول الهوية , لهذا أدركنا أن القرارات التي يتخذها الآخرون مهمة و أنّ قراراتنا التي نأخذها تؤثر أيضاً في حياة الآخرين في الوقت نفسه .

لهذا كان الهدف دائماً إيجاد ترابط وتناغم بين الشعوب بطريقة عادلة تضمن المساواة للدول النامية , لتنطلق الجهود والقدرات لبناء مستقبل أفضل للجميع, وعقد شراكة متينة لا خاسر فيها , في سياق تزايد الاعتماد المتبادل فيما بينهم وتزايد المخاوف ذات الاهتمام المشترك , بينما يعيشون في دول منفصلة تختلف فيها الثقافات والأعراق والمعتقدات الدينية .

لهذا كان من أهم الجوانب الذي تسلط عليها التربية المدنية العالمية الضوء هو ما يطلق عليه الاقتصاديون بـ "الحوكمة العالمية ", و يستخدم هذا المصطلح للدلالة عن على أنظمة تهدف لتنظيم المجتمعات البشرية وتمركزها ووحدتها على نطاق عالمي, إذ إن اقتصاد السوق الحر وحده غير قادر على تلبية احتياجات البشر, دون تنظيم ودون النظر في العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية، لتتحول رأسمالية السوق الحرة إلى آلة لا يمكن السيطرة عليها , تنتج المزيد والمزيد من الثروة التي تتركز في أيدي قلة من الناس.وتعمل الحوكمة العالمية على زيادة الترابط بين الشعوب ، وتعزيز سُبل التعاون والتضامن الدولي التي من شأنها تقليل التمركز والذي ينتج عنه عدم المساواة في توزيع الثروات بين البلدان، [1]والتركيز على حقوق الإنسان بدلاً من حقوق الملكية للفرد.

---

[1]Annual Report of Development Effectiveness (ARDE), World Bank 2008

Link and download PDF:

http://wwwwds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2010/01/08/000334955_20100108042312/Rendered/PDF/526070BRI0IEG0101Official0Use0Only1.pdf

وخلافاً على ذلك كانت زيادة التدفقات العالمية من سلع وخدمات ورؤوس الأموال و والأشخاص و غيرها بين البلدان قد خلقت درجة جديدة من الترابط بين اقتصاديات العالم, ؛ إذ يقدر معهد مكنزي العالمي بتقرير له, أن تدفقات السلع و الخدمات والأموال والأشخاص وغيرها يساهم بنحو 15%-25% من النمو العالمي كل عام, و يزيد الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي لديها درجة مرتفعة من الترابط بنحو 40% مقارنة مع البلدان الأُخر[2], إذ إنّ الترابط و الوحدة يعززان النمو و الإنتاجية.

و لم يعد خافيا أنّ أيّ كيان مثل الاتحاد الأوروبي تترابط مكوناته المختلفة وتنسجم بشراكة سياسية واقتصادية فريدة من نوعها, قد ينعكس على أعضائه بالرفاه الاجتماعي، و يساهم في النمو الاقتصادي، و خلْقِ نوعٍ من التكافل والترابط بين شعوب تلك البلدان.

و في السياق نفسه, فإنّ نشوء مؤسسات عالمية كالأمم المتحدة مثلا, يهدف إلى تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية, وِيساهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والمساواة بين الشعوب[3], أما مؤسسات تحرير التجارة بين البلدان كـ منظمة التجارة العالمية فيمكن النظر إليها كمنبر للحكومات ؛ للتفاوض على الاتفاقات التجارية, ومكان للدول الأعضاء لتسوية المشاكل والنزاعات التجارية التي يواجهونها مع بعضهم البعض بناءً على قواعد التجارة العالمية وأسسها[4], وتساعد منظمة التجارة العالمية أيضاً على تحرير التجارة ، و رفع الحواجز ، و خفض التكلفة الجمركية بين الدول الأعضاء ، والإبقاء – أحياناً- على الحواجز التجارية لحماية المستهلكين أو منع الاحتكار, مما ينعكس على النمو الاقتصادي لتلك لدول الدول وترابطها, الأمر الذي يعود بالمنفعة على شعوبها.

ومعلوم أنّ البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وغيرها الكثير من المؤسسات العالمية التي تهدف لزيادة الترابط و الاستقرار في الدول المنتسبة لها و تعظيم المنفعة لشعوب تلك الدول, هي من أشكال الحوكمة العالمية التي يمكن القول : إنها الجانب الاقتصادي للتربية المدنية العالمية، إلاّ أنّ هذا النوع من الحوكمة العالمية ضعيف في العديد من المجالات نسبة للاحتياجات المُلحة للسياسات العالمية الحالية,

---

[2]"Global flows in a digital age: How trade, finance, people, and data connect the world economy", McKinsey Global Institute, 2014 , Link and download PDF: file:///C:/Users/moh/Downloads/Global_flows_in_a_digital_age_Full_report-March_2015.pdf

[3]Unaited Nations charter , Link:http://www.un.org/ar/documents/charter/

[4]World Trade Organization , Link: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact1_e.htm

وذلك لعدم وجود سلطة قضائية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لسد العجز في النظم العالمية الحالية وعجز المؤسسات القانونية, علاوة على ذلك, تدخل السياسة في العديد من أنشطة تلك المؤسسات وتوجيهها لسياسات معينة تتفق ومصالحهم.

وينظر بعض النقاد إلى تلك المؤسسات ومصطلح الحوكمة العالمية أحياناً على أنها ليست سوى اختراع جديد للعولمة الليبرالية, لزيادة تغول الدول المتقدمة وتأثيرها ، و توسيع الفجوة بينها و بين الدول النامية أو جعلها تابعة لها[5]. ويرى آخرون أنّ الحاجة إلى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية لم تكن كبيرة جداً, وأن ضرورة تحسين أيّ مشكلة عالمية وحلّها لا يكون بإنشاء مؤسسات رسمية عالمية قوية إضافية حسب, بل بتوافق الآراء بشأن القواعد و والأحكام و الأعراف الدولية.[6]

وخلاصة القول في النهاية:إننا الآن بحاجة أكثر من أيّ وقت مضى إلى التربية المدنية العالمية و النظم الاقتصادية المنبثقة منها والتي تقوم على أسس العدل و المساواة , في ظل عدم المساواة الاقتصادية والصراعات الاجتماعية والطائفية الدينية، والنزاعات الإقليمية، والقتال من أجل السيطرة على الموارد الأساسية مثل المياه أو الموارد الطبيعية, و التي أكثر ما يكون ضحاياها من المدنيين.

[5]Tubiana, L. and J.-M. Severino (2002), "Biens publics globaux, gouvernancemondiale et aide publique au développement", *in* Jacquet P., J. Pisani Ferry and L. Tubiana,*Gouvernancemondiale*, La Documentation française, Les Rapports du CAE, N°37, pp. 349-373

[6]Stiglitz, Joseph E. (2006), "Global public goods and global finance: does global governance ensure that the global public interest is served?", *in* Jean-Philippe Touffut, (ed.), *Advancing Public Goods*, Paris, pp. 149/164